مهدي علي

د . زكريا عبد الحميد

تطور الحركة التعاونية الزراعية في العراق في الفترة ١٩٣٧-١٩٧٦ مع الاشارة الى محافظة نينوى

• القي هذا البحث في الندوة العلمية لتنظيم وادارة الجمعيات التعاونية التي انعقدت في الفترة من ٧ ــ ١٢ آيار لسنة ١٩٧٧ في الموصل ــ العراق

این صفحه در اصل مجله ناقص بوده است

این صفحه در اصل مجله ناقص بوده است

مقدمة

تهدف هذه الدراسة إلى القاء الضوء على تطور الحركة التعاونية الزراعية في القطر العراقي في الفترة مابين ١٩٣٧ ــ ١٩٧٦ . فلقد عانت الطبقة الفلاحية الكثير من الظلم والاستغلال في ظل النظام الاقطاعي الملكي قبل ثورة ١٤ تموزعام ١٩٥٨ التي غيرت من مجرى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق . ثم كانت ثورة ١٧ ــ ٣٠ تموز التقدمية التي بدأت تخطو بالعراق بخطى واسعة وملموسة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية .وكان نصيب الطبقات الكادحة ومنها الطبقة الفلاحية في هذا المضمار واضحاً وملموساً . حيث أن اسعاد هذه الطبقات هو هدف هذه الثورة ومن أجلهم قامت . وان الاهتمام المتزايد والدعم الكبير من قبل القيادة السياسية لثورة ١٧ تموز لتنشيط وتطوير ودعم الحركة التعاونية في القطر العراقي لعلامة مضيئة من علامات الانجازات الهامة في سجل هذه الثورة وهي تسير بخطى ثابتة في درب الاشتراكية المتميز بالعدالة والمساواة والقضاء على الاقطاع والتخلف .

وتبدأ دراستنا باستعراض تحليلي لتطور الحركة التعاونية في العراق خلال الفترة المذكورة وذلك بالاستعانة بأحدث ما أمكننا التوصل اليه من احصاءات وبيانات تتعلق بهذا المجال .مع تشخيص أهم المعوقات التي لاتزال قائمة حتى الان .

وبعد ذلك قدمنا عرضاً موجزاً للحجم النسبي للحركة التعاونية الزراعية في محافظة نينوى مع محاولة تحديد الاهمية النسبية لأنشطة التعاونيات الزراعية في هذه المحافظة بالنسبة للقطر .

وأخيراً أوجزنا بعض النتائج والتوصيات التي أمكننا تحديدها من خلال الدراسة .

ونود أن نذكر أن الجانب التاريخي لهذه الدراسة قام باعداده الاستاذ مهدي علي عبدالحسين ، أما الجانب الاحصائي التحليلي فقد قام باعداده الدكتور زكريا عبدالحميد باشا .

اولا : تطور الحركة التعاونيةالزراعية في العراق في الفترة ١٩٣٧–١٩٧٦ :

لقد بدأ التنظيم التعاوني بمعناه العام في العراق عام ١٩٤٤ م عند اصدار القانون رقم ٢٧ الخاص بالتعاون وتنظيمه . وقد سبق ذلك عده محاولات لتأسيس بعض الجمعيات التعاونية وخاصة الاستهلاكية منها في عام ١٩٣٧ عندما تأسست أول جمعية تعاونية في مزرعة الزعفرانية من الموظفين الزراعيين بموجب قانون الجمعيات رقم ٢٢ لعام ١٩٢٢ . وقد حلت هذه الجمعية عام ١٩٤٤ لأسباب سياسية .

وفي عام ١٩٣٨ شكلت ثاني جمعية وهي الشركة التعاونية المحدودة التي قام بتأسيسها أحد أساتذة دار المعلمين العالية مع بعض الطلبة ، وكان الغرض الاساسي لهذه الجمعية هو انشاء معمل لاستخراج المواد الكيمياوية من النباتات المتوفرة محلياً ، ومعمل للالبان ، ومعمل آخر للتعليب. غير ان هذه الجمعية لم يحالفها النجاح بسبب قيام الحرب العالمية الثانية التي أدت الى عدم وصول المكائن والالات الخاصة بتلك المعامل .

وفي عام ١٩٤٢ أسست ثالث جمعية وهي الجمعية الاستهلاكية لموظفي ومستخدمي الدولة ، وقد فشلت هذه الجمعية لانها لم تستطع تلبية احتياجات أعضائها بسبب ظروف الحرب وضعف روح مباديء التعاون بين أعضائها بالاضافة الى عدم وجود تشريع قانوني خاص للتعاون بدعمها ويمد يد المساعدة الضرورية لتشجيعها وتطويرها .

ويعتبر عام ١٩٤٤ كما أشرنا أعلاه البداية الحقيقية للتنظيم التعاوني في العراق حيث تم اصدار القانون الاول الخاص بالتعاون الذي أخذت أحكامه من القانونين الهندي والمصري رقم ٥٨ لعام ١٩٤٤ . وبموجب هذا القانون أسست أول دائرة خاصة لمعالجة قضايا الجمعيات التعاونية على اختلاف أنواعها وبالرغم من صدور هذا القانون فان الحركة التعاونية لم يكتب لها النجاح والتقدم ، وظلت تسير بخطى وئيدة نتيجة للمشاكل والمعوقات الادارية والتنظيمية والمالية والاجتماعية .

وفي عام ١٩٤٦ تأسست اول جمعية زراعية في العراق في منطقة الدورة ببغداد . وكان الغرض منها هو الحصول على الاراضي الزراعية لاعضائها وتجهيز المضخات المائية وشق الترع والقنوات وشراء الاسمدة والبذور ومحاولة حقول تربية الماشية والدواجن .

ونتيجة لفشل الجمعيات التعاونية وعدم تحقيق اهدافها ، استعانت الحكومة العراقية بمجموعة من الخبراء ، ففي عام ١٩٤٧ استعانت بالخبير البريطاني سوريج — وفي عام ١٩٥١ بخبير بريطاني آخر هو — جيزمن ، وفي عام ١٩٥٢ بالخبير — هيل — من منظمة الغذاء الدولية ، وقد قدم هؤلاء الخبراء بعض التقارير والمقترحات والتوصيات لتطوير الحركة التعاونية في العراق وخاصة الريف . غير ان الحكومة العراقية آنذاك لم تأخذ بأي من هذه المقترحات والتوصيات . ويرجع ذلك إلى الاعتقاد بأن انتشار الحركة التعاونية وتطورها قد يؤدي إلى انبثاق الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي بين ابناء الشعب بصورة عامة والاوساط الفلاحية بصورة خاصة مما قد يترتب عليه القضاء على النظام الاقطاعي الملكي الذي كان مسيطراً على الحكم في العراق والذي كان يعتبر الركيزة الاساسية للسيطرة الاستعمارية في تلك الفترة .

لقد واجهت الحركة التعاونية خلال تلك الفترة الكثير من العقبات والمشاكل منها عدم اهتمام الدولة بهذه الحركة بصورة جدية والجهل الذي كان يسود أبناء الشعب اضافة إلى قلة رؤوس الاموال المستثمرة في هذا المجال والظروف السياسية غير المواتية لذلك ونظام ملكية الاراضي الزراعية الذي كان سائدا وضعف الجهاز الاداري الذي كان مشرفاً على الحركة التعاونية .

وانبثقت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ التي تعتبر نقطة تحول جبارة في مجرى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق . ومع انبثاق هذه الثورة بدأت حياة جديدة تدب في شرايين الحركة التعاونية وخاصة في مجال بناء الجمعيات التعاونية الزراعية حيث اولت هذه الحركة اهتماماً جدياً

من اجل تطويرها وترسيخها . فقد شرع قانوناً جديدا عام ١٩٥٩ في مجال التعاونيات لمد يد المساعدة لها وتطويرها ، كما ان قانون الاصلاح الزراعي لعام ١٩٥٨ مثل الدعم والدافع الاولى للحركة التعاونية الزراعية في الريف العراقي حيث الزم هذا القانون الفلاح المنتفع منه الانتماء الى الجمعيات التعاونية . ولقد لعبت مديرية التعاون والانتاج الزراعي العامة دوراً فعالا ونشطاً في توجيه وارشاد التعاونيات الزراعية وتزويدها بالمكائن الزراعية والقروض النقدية . الا أن هذه المساعدات لم تكن بالحجم الكافي ، هذا بالاضافة الى الكثير من العوامل العديدة المعوقة ، منها : —

١ — انعدام الاستقرار السياسي في العراق خلال تطبيق قانون الاصلاح الزراعي .
٢ — مقاومة الاقطاع والاستعمار وعملائه للحركة التعاونية .
٣ — عدم استيعاب فكرة ومفهوم الحركة التعاونية من قبل الجماهير الفلاحية لنقص الوعي السياسي والثقافي لهذه الطبقة بصورة خاصة .
٤ — التناقضات الطبقية الكثيرة التي كانت منتشرة بين مختلف الطبقات الفلاحية من جهة وموظفي أجهزة الدولة من جهة أخرى .

وعند بزوغ نور ثورة ١٧ — ٣٠ تموز الوطنية التقدمية عام ١٩٦٨ ، قدمت الثورة وقيادتها السياسية الدعم المعنوي والمادي الفعال للحركة التعاونية واعتمدت أسلوباً جديداً في التعاونيات الزراعية الذي يتمثل في العمل على نشر المزارع التعاونية الجماعية والمشتركة .

لقد نص الدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ بصورة واضحة وجلية على تشجيع الدولة للحركة التعاونية في مجالات الانتاج والتوزيع والاستهلاف ، كما شرع قانوناً جديداً للتعاون رقم ٢٠٢ لعام ١٩٧٠ الذي خضع بموجبه جميع أشكال التعاون — عدا التعاونيات الزراعية الخاصة — للاصلاح الزراعي الذي نظمه قانون الاصلاح الزراعي الجديد رقم ١١٧ لعام ١٩٧٠ .

لقد شهدت الحركة التعاونية بصوره عامه تطوراً هائلا بعد ثورة ١٧ تموز وضمت جماهير واسعة من الفلاحين كما ان القيادة السياسية قد دعمت هذه الحركة بكل الامكانيات والمساعدات المالية والفنية والادارية ، كما أن قانون الأصلاح الزراعي رقم ١١٧ لعام ١٩٧٠ قد منح مركزاً ممتازاً وبنى قاعدة كونكريتية صلبة مكنت الحركة التعاونية من أن تنمو وتترعرع في ظل الثورة، وفيما يلي استعراض لبعض مجالات نمو التعاونيات الزراعية في الفترة الاخيرة :-

١ - عددالتعاونيات الزراعية خلال السنوات ١٩٧١ - ١٩٧٧ :

بالنظر الى جدول (١) وشكل (١) التاليين يتضح لنا معدلات النمو الكبيرة لعدد الجمعيات التعاونية الزراعية ومنطقة عملها حيث نجد ان عدد هذه الجمعيات قد ارتفع من ٨٣١ جمعية عام ١٩٧١ الى ١٦٥٢ جمعيه عام ١٩٧٥ اي ان النسبه المئويه للزياده بلغت ٨و٩٨ خلال تلك الفترة. كما أن منطقة عمل هذه الجمعيات قد زادت من ٦٧٦٦ الف مشارة عام ١٩٧١ الى ١٨٠٩٣ الف مشارة عام ١٩٧٥ . أي أن النسبة المئوية للزيادة بلغت ١٦٧,٤ خلال تلك الفترة . وآخر الاحصاءات تشير الى أن عدد التعاونيات الزراعية والمتخصصة بلغ ١٨١٠ جمعية في بداية عام ١٩٧٧ ، وبلغ عدد المزارع الجماعية ٧٩ مزرعة بعد ان كانت ست مزارع فقط في عام ١٩٧١، كما ان المزارع التعاونية المشتركة ارتفع عددها من ١٧١ مزرعة عام ١٩٧٥ الى ٢٠٦ مزرعة في بداية عام ١٩٧٧ .

جدول رقم (١)

تطور التعاونيات الزراعية خلال السنوات ١٩٧١ ــ ١٩٧٥

السنة	التعاونيات الزراعية		عدد الأعضاء	رأس المال المدفوع (الف دينار)	رأس المال الاحتياطي (الف دينار)	منطقة عمل التعاونيات الزاعية مساحتها (الف مشارة)	النسبة المئوية للنمو مقارنة بالنسبة السابقة
	عددها	النسبة المئوية للنمو مقارنة بالنسبة السابقة					
١٩٧١	٨٣١	٠٠	١٢٩٥٨٨	٤٦٧	١٥٥	٦٧٦٦	٠٠
١٩٧٢	٩٨٦	١٨,٧	١٦٠١٤٨	٦٠٣	٢٦٠	٩٩٢٩	٤٦,٧
١٩٧٣	١٢٧١	٢٨,٩	٢٠١٣٩٠	٤٩٠	٣٣١	١٣٤٦٣	٣٥,٦
١٩٧٤	١٣٨٦	٩,٠	٢١٧٧٢٣	٥٩٠	٤٢١	١٣٦٤١	١,٣
١٩٧٥	١١٥٢	١٩,٢	٢٣٩٦٤٤	٧٠٠	٤٩٥	١٨٠٩٣	٢٤,٦

المصدر :

أعد هذا الجدول بالاستعانة بجدول (١٥) ص ٢٧٠ بكتاب الجيب الاحصائي لعام ١٩٧٥ ــ الجهاز المركزي للاحصاء ــ وزارة التخطيط ــ الجمهورية العراقية.

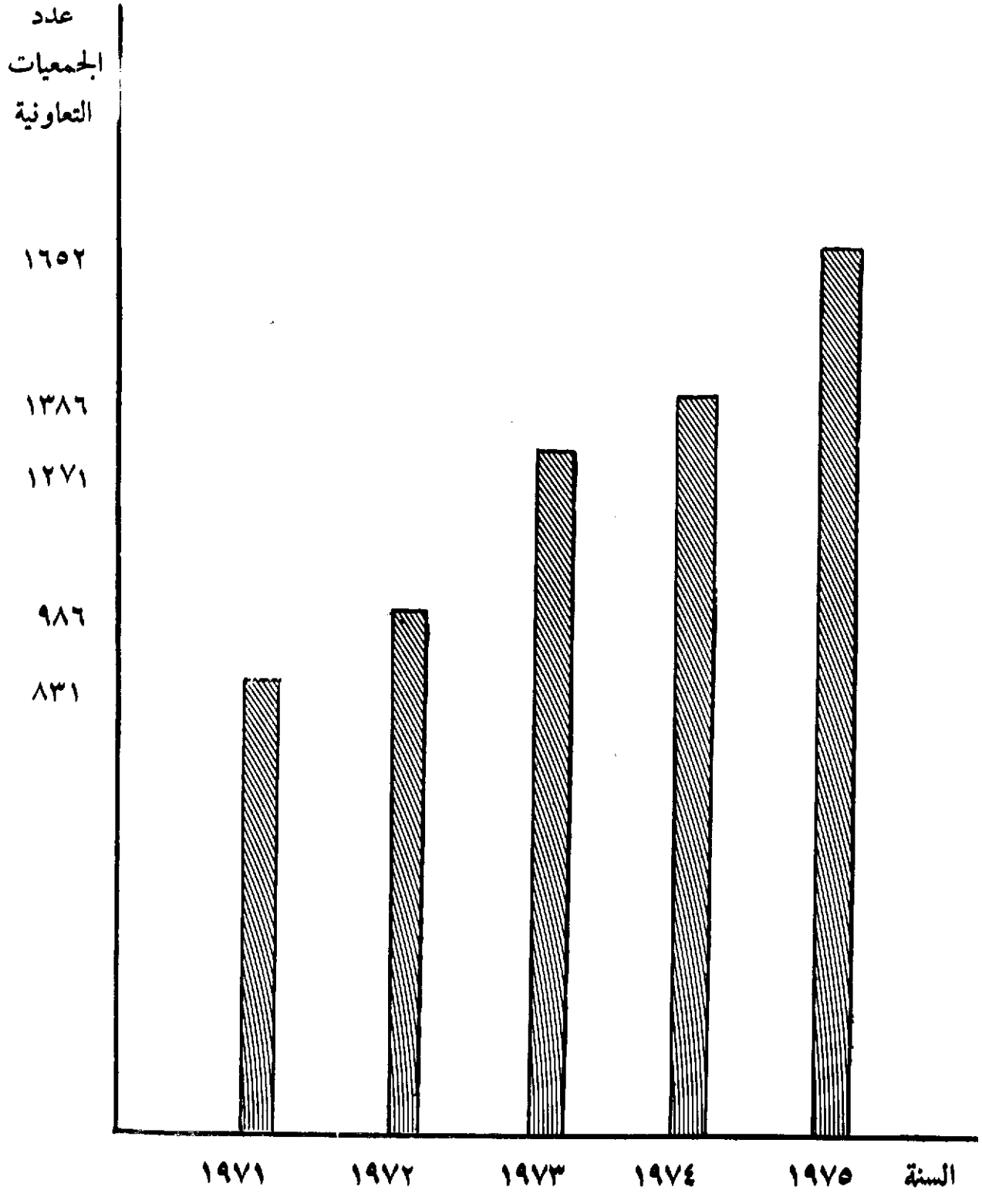
عدد
الجمعيات
التعاونية
١٦٥٢
١٣٨٦
١٢٧١
٩٨٦
٨٣١
١٩٧١
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
١٩٧٥
السنة

شكل (١)

٢ ـ المكننة الزراعية :

اتجه اسلوب الانتاج في التعاونيات الزراعية الى الازدياد المستمر في الكثافة الاليـة ، ويتضح هذا بجلاء من جدول رقم (٢) التالي الذي يعكس مدى الاهتمام بهذا الاتجاه وذلك من خلال قروض المصرف الزراعي الى الجمعيات التعاونية الزراعية والتي خصص الجزء الاكبر منها لتزويد هذه الجمعيات بالمكائن والالات الزراعية . فمن هذا الجدول نرى ان الحجم النقدي للقروض التي خصصت لهذا الغرض قفز من ٤٨٢١٠ دينار عام ١٩٦٦ الى ٣٠٧٦٣٣٧ دينار عام ١٩٧٥ ، أي أنها بلغت عام ١٩٧٥ حوالي ٦٤ مرة ماكانت عليه عام ١٩٦٦ .

كما أن الطفرة الكبيرة في الحجم الكلي للقروض الزراعية التعاونية بصورة عامة انما تعكس الاهتمام الكبير والجاد لحكومة الثورة لدعم الحركة التعاونية الزراعية في القطر العراقي ، فبالمقارنة بعام ١٩٦٦ نجد ان حجم هذه القروض بلغ حوالي ٢١ مرة عام ١٩٧٠ . وحوالي ٦١ مرة عام ١٩٧٥ .

وقد استغلت هذه القروض بنسب متفاوتة على الانشطة والاحتياجات المختلفة للجمعيات التعاونية من تطويرها وخدمتها وتوفير كل متطلباتها سواء كان ذلك في مجال الانتاج او التسويق او الخدمات ، وهذا ما يمكن الاستدلال عليه بوضوح من جدول (٢) . التالـي :

جدول رقم (٢)

مبالغ القروض المسحوبة من المصرف الزراعي إلى الجمعيات التعاونية الزراعية (بالدينار)

السنة التعاونية	المجموع الكلي	استصلاح الأراضي والبساتين	أغراض اخرى	خدمات زراعية	الثروة الحيوانية	التسويق التعاوني	المكائن والآلات الزراعية	التجهيز الزراعي
١٩٦٥ – ٦٦	٩٦٦٨٨	——	——	——	——	٦١٢٥	٤٨٢١٠	٤٢٣٥٣
١٩٦٦ – ٦٧	١٢٥١١٩	——	٥٠٠٠	——	٧٠٠٢	١٠٨٢٢	١٦٣٢٥	٨٥٩٧٠
١٩٦٧ – ٦٨	٢٦٢٧٧٥	——	٧٥٠	——	٢٠٠٠	٦٠٩٧٥	٤٣٠٠	١٩٤٧٥٠
١٩٦٨ – ٦٩	٤١٢٦٦٥	——	١١١٥	٢١٦٢٢	٨٥٢٧٢	١١٥٧٣٠	١٨١٢٥	١٧٠٨٠١
١٩٦٩ – ٧٠	٢٠٢٦٥٢٢	——	٣٣٥٢٦	١٢٥٧٣١	٢٢٢٤٥٩	٣٥٤٦٢	١٥١٣٨٩	١١٣٨٩٥٥

١٩٧٠ – ٧١	١٧٩٧٨٢٧	——	١٨٦٣٩	١٣٦٣٠٣	٥٢٤٣٧	٣٤٤٣٦١	٢٧٨١٠٠	٩٦٧٩٨٧
١٩٧١ – ٧٢	٢١٩٨٨٥٢	——	٤٦١٥١	١٥٣٤٣٩	٢٩٩٦٥٦	٣٤٩٤٦٤	٥١٧٤٢٥	٨٣٢٧١٧
١٩٧٢ – ٧٣	٢٧٨٤٤٢٢	——	١١٣٢٥٧	١٢٩٣٤٩	٤٩٢٤١٩	٣١٦٤٧٨	٦١٧٠٦٦	١٠٥٥٨٥٣
١٩٧٣ – ٧٤	٢٩٠٥٣٥٦	١٦٠٤٢٤	١٠٤٨٠	٨٥٨٤٣	٧١٧٦٩٦	١١٨٧٧٤	٦٧٠٥٢١	١١٤١٦١٨
١٩٧٤ – ٧٤	٥٩٢٠٢٨٠	١٥٧٩٢٧	٩٨٥٠	٣٢٠٢٦	٩٢١٧٤٩	١٣٥٩٦٦	٣٠٧٦٣٣٧	١٥٨٦٤٢٥

المصدر : المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٧٥–الجهاز المركزي للاحصاء– وزارة التخطيط– الجمهورية العراقية .

٣ – مشـاريع الثـروة الحيـوانيـة :

ازداد الاهتمام في العراق في الفترة الاخيرة بتنمية وتطوير الثروة الحيوانية من حيث الكم والنوع بحيث يكتفي العراق ذاتياً خلال السنوات القليلة القادمة بما يحتاجه الاستهلاك المحلي من هذا النوع من الانتاج ثم الدخول في مجال التصدير الى الاقطار العربية الشقيقة والدول الصديقة . وقد استثمرت مبالغ كبيرة في هذا المجال ، كما خصصت الاستثمارات اللازمة لتحقيق الهدف المنشـود أعلاه خلا ل الخطة الخمسية الحالية (١٩٧٦ – ١٩٨٠) وجدو ل (٣) التالي يوضح عد مشاريع الثروة الحيوانية في مناطق عمل التعاونيات لغاية ٣١ /١٢/١٩٧٥ .

جدول رقم (٣)

مشاريع الثروة الحيوانية في مناطق عمل التعاونيات الزراعية في العراق لغاية ١٢/٣١/ ١٩٧٥ (مع تحديد النصيب النسبي لمحافظة نينوى في هذا المجال)

	دودة القز	مناحل	دواجن	أغنام	أبقار حليب	عجول
العراق	٢٢	١٠	٢٦١	٢٥٢	١٨	٨٨
محافظة نينوى	٤	——	١٠٠	٥٢	——	٨
نينوى إلى العراق كنسبة مئوية	١٨	——	٣٨,٣	٢٠,٦	——	٩

المصدر :

أعد هذا الجدول بالاستعانة بجدول (٤٢,٣) بالمجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٥ـ الجهاز المركزي للاحصاء ، وزارة التخطيط ـ الجمهورية العراقية .

وبالرغم من هذا الدعم الهائل من قبل حكومة الثورة للحركة التعاونية الزراعية ، الا أنه يوجد بعض المعوقات التي تكتنف طريق النمو النوعي لهذه الحركة ، ومن أهم هذه المعوقات ما يلي : —

١ — لايزال الاسلوب الفردي في الزراعة معتمداً في بعض الجمعيات التعاونية الزراعية.

٢ — عدم الاستيعاب الكامل للمباديء التعاونية واهدافها من قبل بعض من يعملون في هذا المجال .

٣ — النقص الشديد في المهارات التنظيمية والادارية لدى قسم من النظار والمشرفين المعينون في هذه الجمعيات .

٤ — عدم تطبيق الاساليب الحديثة والمتطورة في مجالات تسويق وخزن وتصنيف وتخطيط أسعار المحاصيل الزراعية .

٥ — بعض الجمعيات التعاونية الزراعية ليست بالمستوى المطلوب في الهيكل التركيبي لمجالسها الادارية بسبب سيطرة أغنياء الفلاحين عليها واستغلال ذلك لمصالحهم الشخصية .

ثانياً : عرض موجز للحجم النسبي للحركة التعاونية الزراعية في محافظة نينوى :

نشأت اول جمعية تعاونية زراعية في محافظة نينوى عام ١٩٦٣ في منطقة ربيعة وكانت هذه الجمعية هي اللبنة الايجابية الاولى للحركة التعاونية الزراعية في هذه المحافظة . الا أن هذه التجربة لم تؤت ثمارها المرجوة و لم تحقق الاهداف التي أنشأت من أجلها بالاضافة الى فشلها في تقديم الخدمات الاساسية للفلاحين.

وظل الحال كذلك الى أن قامت ثورة ١٧ تموز التقدمية عام ١٩٦٨ حيث بدأ الاهتمام الكبير بالحركة التعاونية في جميع محافظات القطر ضمنها محافظة نينوى. وبنهاية عام ١٩٧٥ نجد أن عدد التعاونيات الزراعية في محافظة نينوى بلغ ٢٠٣ تعاونية من مجموع ١٩٥٢ تعاونية موزعة في محافظات القطر، كما أصبح بها ١٨ تعاونية مشتركة من مجموع ١٧١ تعاونية .

وبالنظر إلى جدول (٣) السابق نجد ان محافظة نينوى كانت مجال اهتمام ملحوظ في بعض أنشطة ومشاريع الثروة الحيوانية في مناطق عمل التعاونيات الزراعية حيث بلغت نسبة مشاريع الدواجن بها ٣٨,٣٪ من مشاريع القطر بنهاية عام ١٩٧٥ وهي أعلى نسبة بين المشاريع الاخرى ، يليها في ذلك نسبة مشاريع الاغنام وهي ٢٠,٦٪ من مشاريع القطر ، ومشاريع دودة القز التي بلغت ١٨٪ ، ثم أخيرا مشاريع العجول والتي بلغت نسبتها٩٪من مشاريع القطر .

كما ان الجدول رقم «٤» التالي يوضح الحجم النسبي لمكائن التعاونيات الزراعية في محافظة نينوى مقارنة بتعاونيات القطر . ويلاحظ من هذا الجدول الاهمية النسبية المختلفة لبعض المكائن في تعاونيات هذه المحافظة ، فنجد ان أعلى نسبة وهي ٨٤,٦٪ خاصة بالحاصدات ، ومرجع ذلك إلى كون هذه المحافظه المصدر الاكبر لانتاج الحنطة في العراق حيث انها تتمتع بميزة نسبية في انتاج هذا النوع من المحاصيل الزراعية . ويلي ذلك نسبة سيارات الحمل والتي تبلغ ٢٩٪. وأقل نسبة وهي ٦و٠٪ تخص المضخات المملكة ، وهذه النسبة الضئيلة انما تعكس الاعتماد التام للزراعة في محافظة نينوى على الري المطري ، وهذا بدوره يؤدي إلى تذبذب حجم المحاصيل الزراعية من سنة إلى أخرى بحسب معدلات سقوط الامطار وكيفية توزيعها على مدار شهور الموسم الزراعي.

ويظهر ذلك جليا من جدول (٥) الذي يوضح الحجم الكلي للانتاج ومعدل المشارة لكل من الحنطة والشعير خلال الفترة ١٩٦٩ – ١٩٧٥ . وهذان المحصولان مصدرهما الرئيسي هو منطقة الجزيرة بمحافظة نينوى . وفي السنوات الاخيرة بدأ مشروع سد الموصل يأخذ طريقه إلى حيز التنفيذ مما سيؤدي إلى اعتماد أسلوب الري المنتظم في منطقة الجزيرة عند تنفيذ هذا المشروع وبالتالي سيزداد الحجم الكلي للانتاج ، ومعدل غلة المشارة من هذين المحصولين بالاضافة إلى أنه ستوجد حالة من التأكد بالنسبة لحجم الانتاج من المحاصيل المختلفة بما فيها محصول الحنطة الذي يعتبر من أهم المحاصيل الزراعية ليس فقط على المستوى القطري والقومي بل وايضا على المستوى العالمي .

جدول رقم (٤)

عدد مكائن التعاونيات الزراعية في العراق لغاية ١٩٧٥/١٢/٣١ (مع تحديد النصيب النسبي لمحافظة نينوى في هذا المجال)

	سيارات الحمل	الآلات الزراعية	الماطورات الصغيرة	المضخات المشتراة	الساحبات	الحاصدات	المضخات المملكة	التعاونيات
العراق	١٥١	١١٤٥	٣٤٢٨	١٠١	٨١١	١٤٩	٨٠٣	٣٠٠
محافظة نينوى	٤٤	٢١٣	٧٠٥	٣	١٦٦	١٢٦	٥	٣
نينوى إلى العراق كنسبة مئوية	٢٩	١٨,٦	٢٠,٦	٢,٩٧	٢٠,٥	٨٤,٦	٠,٦	١,٠٠

المصدر :

أعد هذا الجدول بالاستعانة بجدول (٣/٤١) ص ١٠٥ بالمجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٥ الجهاز المركزي للاحصاء – وزارة التخطيط – الجمهورية العراقية .

جدول رقم (٥)

الحجم الكلي للانتاج ومعدل غلة المشارة لمحصولي الحنطة والشعير للفترة ١٩٦٩ ــ ١٩٧٥ .

السنة	الحنطة		الشعير	
	الانتاج بالطن	الغلة كغم / مشارة	الانتاج (بالطن)	الغلة كغم / مشارة
١٩٦٩ ــ ١٩٧٠	١٢٣٥٦٩٠	١٧٥ ,٧	٦٨٢٢٠٣	٢٥٣ ,٥
١٩٧٠ ــ ١٩٧١	٨٢٢٣٠٠	٢١٦ ,٨	٤٣٢٤٠٠	٢٧٢ ,٩
١٩٧١ ــ ١٩٧٢	٢٦٢٥٣٠٠	٣٤٢ ,٨	٩٧٩٦٠٠	٣٣٧ ,٥
١٩٧٢ ــ ١٩٧٣	٩٥٧٠٠٠	٢٠٧ ,٠	٤٦١٨٠٠	٢٤٨ ,٨
١٩٧٣ ــ ١٩٧٤	١٣٣٨٩٠٠	٢٠٤ ,٩	٥٣٢٨٠٠	٢٥٦ ,٦
١٩٧٤ ــ ١٩٧٥	٨٤٥٤٠٠	١٥٠ ,١	٤٣٧٠٠٠	١٩٢ ,٦

المصدر :

المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٧٥ــالجهاز المركزي للاحصاء ــ وزارة التخطيط ــالجمهورية العراقية ص٦٧

ومما يجدر ذكره أن وسائل النقل المستخدمة في عمليات التسويق التعاوني في محافظة نينـوى أقل مما يجب أن تكون عليه ، مما يضطر بعض الفلاحين إلى الاعتماد على القطاع الخاص الذي يتقاضى أجورا عالية للنقل كما أن بعض المكائن والالآت الزراعية في تعاونيات هذه المحافظة غير كافية مما يدفع الفلاحين إلى اللجوء إلى الملاكين وأغنياء الفلاحين لتأجير آلاتهم لتنفيذ بعض الانشطة الزراعية كالحراثة بتكلفة ترتفع كثيرا عن التكلفة التي تتقاضاها التعاونيات الزراعية .

اهم النتائج المستخلصة من هذه الدراسة :

١ — لم تشهد الحركة التعاونية الزراعية في القطر العراقي اهتماماً جادا بتنميتها وتطويرها الا بعد قيام ثورة ١٧ — ٣٠ تموز عام ١٩٦٨ . وهذا ماتعكسه جميع الاحصاءات سواء مايتعلق منها بالنمو العددي لهذه التعاونيات أو بالنمو الكمي لأنشطتها ومشاريعها ومكائنها ، وأحجام القروض الممنوحة لها من المصارف الزراعية .

٢ — مع ان الحركة التعاونية عامة خطت خطوات كبيرة ، ونمت بمعدلات عالية بعد عام ١٩٧٠ ومن ضمنها الحركة التعاونية الزراعية الا أنه لابد من زيادة الاهتمام ببعض الجوانب الهامة حتى يمكن القضاء على السلبيات الحالية في هذا المجال ،ومن أهم هذه الجوانب مايلي : —

أ — ضرورة اتباع أسلوب التخطيط في جميع مجالات الانشطة التعاونية الزراعية كالانتاج وتقدير الاستهلاك والتسويق وذلك في اطار وذلك في اطار التخطيط الشامل كـكـل المجالات الاقتصادية في القطر كما ورد في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي .

ب — ضرورة الاهتمام بتنمية وتطوير البحوث العلمية التطبيقية في مجالات التعاون عامة والزراعية خاصة .

جـ — ضرورة زيادة الاتجاه نحو اعتماد صيغ الادارة الديمقراط
في اطار المسؤولية والواجبات لجميع الاعضاء على حد سواء

د — ضرورة التعجيل بتشجيع وتحفيز صيغ الوحدات الانتاج
الزراعية الجماعية والمشتركة واحلالها محل الاسلوب الفردي

هـ — ضرورة الاشراك الفعلي للجهاز التعاوني في توجيه وتدري
الفلاحين ومحو الامية في الريف ونشر الثقافة التعاونية التقد
بين الطبقات الفلاحية وذلك بالتعاون مع الاجهزة الاعلام
والتعليمية للدولة مع تخصيص برامج اذاعية وتلفزيونية ثا
لخدمة هذا الغرض .

و — ضرورة تصفية ما تبقى من الفكر الاقطاعي والبرجوازي الظا
منه والمتستر وذلك لاكمال بناء القاعدة الاساسية للتحولا
الاشتراكية في الريف .

٣ — تتمتع التعاونيات الزراعية في محافظة نينوى باهتمام متميز في بعض
الانشطة الزراعية والحيوانية وخاصة فيما يتعلق بانتاج الحنطة والش
ومشاريع الدواجن وتربية الاغنام . الا أن حجم الانتاج من المحاصي
الزراعية الرئيسة يتسم بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار والثبات نتي
للاعتماد على الري المطري . ومن المؤمل أن تتخذ خطوات ايجا
وسريعة لتنفيذ مشروع سد الموصل خلال السنوات القليلة المقبلة ح
يكتفي العراق ذاتيا في مجال انتاج المحاصيل الزراعية وعلى رأس
الحنطة بل وحتى يمكن ان يساهم إلى حد كبير في توفير هذه السل
الهامة للعديد من الاقطار العربية والصديقة .

« المراجع »

١ — د. عبد الواحد كرم — الوجيز في قانون التعاون — دار الطبع والنشر الاهلية — بغداد — ١٩٧٢ .

٢ — د. عبد الوهاب مطر الهراوي — اقتصاديات الاصلاح الزراعي والتعاون بغداد ٩٦٧' .

٣ — مؤتمر استخدام الأساليب العلمية في تطوير الزراعة وتحقيق الاشتراكية في الريف العراقي — نيسان ١٩٧٥ .

٤ — تطور الحركة التعاونية في العراق (ورقة عمل) .
المؤسسة العامة للثقافة العمالية — بغداد ١٩٧٧ .